

The Effectiveness of Tax Mechanisms in Encouraging and Attracting Investment

ASEEL Kamel Agel

Technical Institute, Technical University, Nasiriyah, Iraq.

aseel.kamil@stu.edu.iq

Abstract The development of societies, the change of living patterns, and the interference of investment in various sectors, made most of the legislations directing to setting guarantees, which is one of the reasons that prompt investors to decide where their destination in the world will be precisely, by granting the investor guarantees against any risks that he is exposed to in his investment project. There has been an increased interest in studying tax policies and their effects that may result from their application as a method to direct the economy, as the role of the state has evolved from an intervening state with specific tasks to a state that guards economic activity with the aim of creating balance and achieving stability. The state's role was to translate the opinions of some economists who advocated The necessity of expanding its functions, stressing that it is the only way to prevent the destruction of economic institutions.



Crossref  10.36371/port.2023.2.6

Keywords: Effectiveness, Mechanisms, Tax, Investment



فاعلية الاليات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمار

اسيل كامل عاجل

المعهد التقني، الجامعة التقنية الجنوبية، الناصرية، العراق.

الخلاصة:

إن تطور المجتمعات، وتغير انماط المعيشة، وتدخل الاستثمار في مختلف القطاعات، جعلت معظم التشريعات تتوجه الى وضع الضمانات التي تعد إحدى الأسباب التي تحدد للمستثمرين إلى إن يقرروا أين ستكون وجهتهم في العالم بالتحديد، وذلك بمنح المستثمر ضمانات ضد أي مخاطر يتعرض لها في مشروعه الاستثماري. إذ تزايد الاهتمام بدراسة السياسات الضريبية وتأثيراتها التي قد تترتب على تطبيقها كأسلوب لتوجيه الاقتصاد، حيث تطور دور الدولة من دولة المتدخلة ذات مهام محددة إلى دولة حارسة في النشاط الاقتصادي بهدف خلق التوازن وتحقيق الاستقرار وقد كان دور الدولة ترجمة آراء بعض الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة توسع وظائفها مؤكدين على أنها الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية. ومما لاشك ان الاستثمار من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وأهم التغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ذلك أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية، وفي رأي الكثير هي انخفاض حجم الاستثمارات بها، لهذا فان نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار لذا فكل برامج التنمية لابد أن يتضمن برامج استثمار لرفع مستوى النشاط الاقتصادي لتلبية حاجيات السكان وتحسين مستوى معيشتهم وعن طريق وضع التشريعات الضريبية الهادفة الى توسيع الاستثمار.

الكلمات الدالة: فاعلية، الاليات، الضريبية، تشجيع، جذب، الاستثمار

المقدمة

يعتبر الاستثمار من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، وأهم التغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ذلك أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية، و في رأي الكثير هي انخفاض حجم الاستثمارات بها، لهذا فان نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار لذا فكل برامج التنمية لابد أن يتضمن برامج استثمار لرفع مستوى النشاط الاقتصادي لتلبية حاجيات السكان و تحسين مستوى معيشتهم ، لذلك نجد أن البحث عن سبل التشجيع و تنشيط الاستثمار من الانشغالات الكبرى للحكومات وواضعي السياسات الاقتصادية لخلق المناخ الملائم و المحفز للاستثمار و توفير الاليات و ذلك عن طريق وضع التشريعات الضريبية الهادفة إلى جذب وتوسيع الاستثمار بتوسيع قواعدها والسعي لمضاعفتها وتفعيلها في تمويل الميزانية العامة، فضلا عن تغيرات في الضرائب من حيث الكم والنوع وبمنح إعفاءات ضريبية هامة .

اهمية البحث:

إن الاستثمار من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وأهم التغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ولا يخفى عنا إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية و في رأي الكثير هي انخفاض حجم الاستثمارات بها، لهذا فان نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار لذا فكل برامج التنمية لابد أن يتضمن برامج استثمار لرفع مستوى النشاط الاقتصادي لتلبية حاجيات السكان و تحسين مستوى معيشتهم. وفي ظل تطور المجتمعات، وتغير انماط المعيشة، وتدخل الاستثمار في مختلف القطاعات ، اتجهت معظم التشريعات إلى وضع الضمانات التي تعد إحدى الأسباب التي تحدد بالمستثمرين إلى إن يقرروا أين ستكون وجهتهم في العالم بالتحديد ، وذلك بمنح المستثمر ضمانات ضد أي مخاطر يتعرض لها في مشروعه الاستثماري .

مشكلة البحث:

يثار موضوع الاليات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمار تساؤلات عدة اهمها ما المقصود بالضريبة وماهي انواعها؟ ماهو الاستثمار وانواعه وماهي اهميته في التنمية الاقتصادية؟ هل للضريبة دور في جذب الاستثمار؟

منهجية البحث:

على مستوى منهجية البحث سنعتمد على المنهج التحليلي والمقارن الذي يقوم على تقصي جوانب الموضوع وحيثياته، ليتسنى لنا بعد ذلك افضل الحلول التشريعية المناسبة.

هيكلية البحث:

ولإحاطة بالموضوع ارتأينا إلى تقسيم بحثنا إلى ثلاث مطالب الاول سنتناول في المطلب الاول تعريف الضريبة وانواعها ، وفي المطلب الثاني تعريف الاستثمار واهميته والعوامل المؤثرة ، إما المطلب الثالث فسيكون في الجاذبية الضريبية في جذب الاستثمار .

المطلب الاول

الاطار العام للضريبة : تعتبر الضريبة أداة من أدوات السياسة المالية التي تلعب بدورها إحدى أهم استخدامات السياسة الاقتصادية، فهي تساهم في تحقيق أهداف الدولة في المجتمع، كما تسعى إلى تحقيق كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وخلال هذا المطلب سوف نستعرض أهم جوانب الضريبة والمتمثلة في تعريفها وانواعها من خلال فرعين الأول سيكون في تعريف الضريبة، اما الفرع الثاني سيكون في تبيان أنواع الضريبة .

الفرع الاول

تعريف الضريبة : تتعدد التعاريف التي اوردتها الكتاب ويمكن تعريف الضريبة بانها "الضريبة هي مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجب به من المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية أو في سبيل تدخل الدولة فقط "، وقد كان التعريف الكلاسيكي يكتفي بعبارة " في سبيل تغطية النفقات العمومية ".

اختيارية يقوم بها المواطنون بدافع من شعورهم الوطني.

3. **تؤدي الضريبة دون أي مقابل:** لا شك أن المكلف يستفيد من استتباب الامن والقوانين الاخرى التي يؤمنها وجود الدولة، ولكن ليس هناك أية علاقة سببية مباشرة أو أي ارتباط مباشر بين الضريبة وهذه الفوائد، فالضريبة التي تستلزم أية خدمة مقابلة، مباشرة من قبل الدولة.

4. **الضريبة تفرض من الدولة :** فالمقصود بالدولة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والسلطات المحلية والتي تتمتع بسلطة عامة وهي الدولة بالنسبة للضرائب المركزية أو الاتحادية والسلطات الاقليمية بالنسبة للضرائب الاقليمية كالولايات في الدول المركبة والسلطات المحلية بالنسبة للضرائب التي تفرضها المحافظات أو المجالس المحلية في الدول البسيطة .

5. **للضريبة صفة نهائية:** أي أن المكلف لا يمكنه استرداد المال الذي يدفعه على سبيل الضريبة بأي شكل من الاشكال , وذلك بخلاف الذي يدفع المال للدولة على سبيل القرض، إذ أنه يسترد قرضه مع الفوائد بعد أمد طويل أو قصير.

6. **غاية فرض الضريبة :** الغرض من الضريبة هو تحقيق اغراض مالية من جهة , اضافة إلى تحقيق اغراض اقتصادية واجتماعية في ان واحد من جهة اخرى . وبهذا المعنى عندما تقوم الدولة بفرض ضريبة على الاغنياء واصحاب الثروات فان القصد من ذلك هو تمويل الانفاق الحكومي , كذلك مقابلة الاعباء التي تنفق على تنفيذ البرامج التنموية والاجتماعية في المجتمع وعلى وجه الخصوص تسعى الدولة من فرض الضريبة إلى اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الفقيرة أو اصحاب الدخل المحدود .

بمعنى أن الضريبة مفروضة من طرف الدولة إجباريا على المكلفين بدفع مبلغ من المال دون مقابل لتغطية النفقات العمومية. ولكن المفهوم التداخلي للدولة ولجوؤها إلى فرض بعض الضرائب لسير غايات اقتصادية واجتماعية , جعل من الضروري اضافة العبارة الاخيرة على تعريف الضريبة¹ وتعرف أيضا " على أنها اقتطاع نقدي اجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر أو محدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الاعباء العامة للدولة، الجماعات المحلية أو الاقليمية والادارات العمومية"²

أي أن الاقتطاع النقدي إجباري لصالح السلطات المعنية المكلفة بفرض الضرائب لضمان تمويل الاعباء العامة للدولة دون أي مقابل لصالح دافع الضريبة. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن إحدى الهيئات العامة بصورة نهائية للمساهمة في التكاليف والاعباء العامة، يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه للضريبة.

إن تعريف الضريبة سلفا يمكن من خلاله إبراز أهم الخصائص الاساسية للضريبة المتمثلة :³

1. **أن الضريبة تأدية نقدية:** وليست بدلا يدفع عينا، أو خدمة شخصية يؤديها المكلف، كجزء من حاصلات الارض أو عدد من ساعات العمل (بدل الطريق) إلخ... كما كانت بعض الضرائب في السابق. والخدمة العسكرية التي يمكن أن تعتبر ضريبة نظرا للصفات الخاصة التي تتميز بها.

2. **للضريبة طابع جبري:** إكراهي يدل عليه اسمها نفسه فالمكلف ملزم بتأديتها، وليس له أي خيار في أدائها أو عدمه، ولا في كيفية الدفع وموعده. وفي حال تمنعه عن تأديتها تجبر منه قسرا بالقوة، وهذه الخاصية تميزها عن المساهمات الطوعية التي يتقدم بها الافراد من تلقاء أنفسهم في مناسبات وطنية معينة، عندما يكون هناك خطر يهدد البالد مثال: فهذه المساهمات ليس فيها عنصر الإكراه وأنها هي تبرعات

أ. الضرائب على الدخل: تعتبر من أفضل أنواع الضرائب عدالة ومرونة أذ انها تركز على المقدرة الحقيقية للمكلف المتمثلة بدخله من مختلف المصادر، ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الضرائب يعتبر مصدر هام من مصادر الموازنة العامة وتوجيه النشاط الاقتصادي، وباعتبار أن الضرائب الدخل ذات طبيعة تصاعدية فهي تساعد على إعادة توزيع الدخل بين الفئات المجتمع المختلفة .

ب. الضرائب على رأس المال: وهي النوع الثاني من أنواع الضرائب المباشرة حيث تصيب هذه الضرائب رأس المال وهو وعاء يتصف بالثبات وعدم تجديد، حيث يعرف الفكر المالي الحديث رأس المال على انه: مجموع الاموال التي يملكها الشخص في لحظة معينة، سواء كانت أموال عقارية أو منقولة، مادية أو معنوية تنتج دخل نقدياً أو عينياً أو خدمات .

2. الضرائب غير المباشرة ⁷: هي الضريبة التي تقطع بطريقة غير مباشرة من دخل أو رأس مال المكلف، وتنصب على استثمارات الثروة حيث أن الضرائب غير المباشرة لا تنصب على وجود المال على استعماله فهذه الضريبة تتبع الثروة في تنقلاتها ومراحل استعمالها. وما هو الجدير بالذكر أن الضرائب غير المباشرة تحتل مكانة بارزة في الانظمة الضريبية المختلفة لغزارة حصيلتها إضافة إلى سهولة جبايتها، كما أنها تتناسب مع فكرة العدالة الضريبية.

ومن أمثلة الضرائب غير مباشرة نجد الضرائب على الانفاق والضرائب على التداول وتظهر في:

أ. الضرائب على الانفاق: وهي تلك الضرائب التي تفرض على جميع السلع والخدمات، وهي ما تسمى أحياناً بالضرائب على الاستهلاك وتمتاز بأنها تراعي ظروف وف المكلف المالية وتأخذ بعين الاعتبار ظروف المنتج والتاجر والمستهلك، وقد تفرض هذه الضريبة

وكذلك عندما تفرض الدولة الضرائب على السلع الاستهلاكية المستوردة أو السلع المنتجة محلياً فإنها لا تنوي تحقيق الغرض المالي فقط ، وإنما قد تسعى إلى الحد من استهلاك بعض انواع السلع المضرة بالصحة أو التي يترتب عليها بعض الآثار الاجتماعية الضارة ⁴

الفرع الثاني

انواع الضريبة : إن الضرائب عدة أنواع وتحدد على النحو وفق الاتي:

أولاً: من حيث المادة الخاضعة للضريبة: تحتوي على نوعين هما:

1. الضرائب على الاشخاص: يقصد بها التي تتخذ من الشخص وعاء لها، أي تلك الضرائب التي تتخذ وعاء لها مجرد وجود الفرد نفسه في إقليم الدولة فهي تلك الضريبة التي تعرض على الرؤوس ومن هنا جاءت تسميتها بضريبة الرؤوس أو المفردة وقد تقتصر على بعض الاشخاص ممن تتوافر فيهم شروط معينة ⁵.
2. الضرائب على الاموال: هي الضرائب التي يكون وعائها أموال المكلف دون النظر لذاته ، وما يؤخذ بعين الاعتبار ما يملكه من ثروة أو ما يحققه من دخل، حيث لا يراعي ظروف دافع الضريبة المالية والاجتماعية عند فرض الضريبة بل أن وعائها هو المال الذي تفرض عليه ⁶

ثانياً . من حيث الوجود والاستعمال : توجد بها ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة:

1. الضرائب المباشرة: هي تلك الضرائب التي تفرض على المال مباشر وتنشئ علاقة مباشرة بين المكلف وإدارة الضرائب، لذا نجدها تتميز بالوضوح والبساطة فيما يخص فرضها وتصفياتها وتحصيلها ، على الأقل من الناحية النظرية. كما تعرف أيضاً بأنها تقطع مباشرة من الدخل أو رأس المال المكلف، "وتنصب مباشرة على الثروة وان من أشهر أنواعها الضرائب على الدخل ، والضرائب على رأس المال وتظهر في:

كبيرا في أي اقتصاد , وله دور كبير في تعديل الاختلالات الهيكلية فيوصف بانه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد القومي , كما يعد احد دعائم التنمية المستدامة لما يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية ولعلاقته الايجابية مع النمو الاقتصادي⁹.

الفرع الثاني

انواع الاستثمار : إن للاستثمار اشكال وانواع مختلفة على وفق الاتجاه الذي ينظر منه إلى الاستثمار , أو المعيار الذي يستخدم في تصنيفها . اذ نجد إن الفقه القانوني والاقتصادي بين اشكال وانواع متعددة للاستثمار , وان سبب الاختلاف يعود إلى البيئة الاستثمارية السائدة , أو اختلاف حجم الشركة , ومدى دولية نشاطها , وانواع المنتجات والخدمات , والاهداف التي تسعى إليها¹⁰ فلا بد من التعرف على انواع الاستثمار :-

اولا :الاستثمارات الداخلية والاستثمارات الخارجية : ويقصد بالاستثمارات الداخلية أو الاستثمارات الوطنية وهي الاستثمارات التي تتم داخل الوطن, أي انه تتم العملية الاستثمارية داخل حدود دولة المستثمر من قبل مستثمر وطني ورأس مال وطني. اذ إن الاستثمار يقوم بإدارته والحصول على ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات سواء قطاع العام أو الخاص.

ما الاستثمارات الخارجية فهي الاستثمارات التي تتم خارج حدود دولة المستثمر, وتتم العملية الاستثمارية من قبل مستثمر اجنبي ورأس مال اجنبي. أي انه الاستثمار الناشئ عبر الحدود, نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الارباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات.

ثانيا :الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر . يمثل هذا التقسيم محورا لاهتمام الكثير من الحكومات ورجال الاعمال في الدول النامية والمتقدمة معا . ويقصد بالاستثمار المباشر هو الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمر كل المشروع أو جزء منه مع

على مرحلة ما من مراحل إنتاج السلعة أو نرفض ضريبة إجمالية على كافة مراحل الانتاج .

ب. الضرائب على التداول: أساس فرضها هو انتقال الثروة, فبعد أن يحصل الفرد على دخله فانه يقوم باستهلاك جزء منه وهذا الجزء من الدخل هو الذي يفرض عليه الضريبة على الاستهلاك, أما الجزء الباقي من الدخل فإنه اما أن يدخره أو يقوم باستثماره أو يقوم بالتصرف بالبيع في الأموال الموجودة لديه إلى شخص آخر. وفي كلا الحالتين فان المشرع الضريبي يفرض ضريبة على التداول وانتقال الاموال بين الافراد ويطلق عليها الضرائب على التداول.

المطلب الثاني

مفهوم الاستثمار : إن الاستثمار من أهم عناصر التنمية الاقتصادية و أهم التغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها, ذلك أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية, و في رأي الكثير هي انخفاض حجم الاستثمارات بها, لهذا فان نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار لذا فكل برامج التنمية لابد أن يتضمن برامج استثمار لرفع مستوى النشاط الاقتصادي لتلبية حاجيات السكان و تحسين مستوى معيشتهم.

الفرع الاول

تعريف الاستثمار : إن الاقتصاديين⁸ قد عرفوا الاصطلاح الاقتصادي للاستثمار باعتباره عنصرا بارزا ومباشر في النشاط الاقتصادي لما له من مكانة رئيسية في التشغيل والدخل. فالاستثمار جزء مهم في الطلب الكلي, كما انه مهم في الطاقة الانتاجية كمصدر للتوسع فيها , فهو يهدف إلى زيادة في الثروة والمحافظة عليها . كما انه ينبع مفهوم الاستثمار من علم الاقتصاد, وله دور مؤثر في المتغيرات الاقتصادية الاخرى متمثلة الاقتراض, الادخار, الدخل, الاستهلاكالخ. مما يعني إن الاستثمار له دور كبير في النظام الاقتصادي, لارتباطه بصورة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد الاخرى , فيكون بذلك دورا

دور الجاذبية الضريبية في استقطاب الاستثمار . تسعى معظم الدول لجذب الاستثمار مستخدمة في ذلك عدة اساليب من بينها الضرائب والاعتماد على هذا الاسلوب ادى إلى ظهور ما يسمى بالجاذبية الضريبية , سنتناول المطلب في فرعين , الاول اشكال الجاذبية الضريبية , إما الثاني فهو اليات المعتمدة لاستقطاب الاستثمار .

الفرع الاول

مفهوم الجاذبية الضريبية . يمكن القول إن الجاذبية الضريبية هي اطار قانوني يؤدي إلى تبسيط الاجراءات الجنائية والتخفيف من العبء الضريبي عبر اعفاءات هادفة وتخفيض المعدل العادي للضرائب على الشركات وتحويله إلى ضريبة جماعية تخص المجتمع , ولا بد من الاشارة للجاذبية اشكال مختلفة , فمن حيث النطاق جاذبية ضريبة داخلية وجاذبية ضريبة خارجية , من حيث نمط الجذب الضريبي

الفرع الثاني

اليات الجاذبية الضريبية . تتمثل الجاذبية الضريبية في عدة اليات التي تتمثل في الاعفاء الضريبي والتخفيضات الضريبية التي تعتبر كحافز لجذب الاستثمار ¹³:

1. الاعفاء الضريبي : هو عدم فرض الضريبة على دخل معين إن كان هذا الدخل يخضع للضريبة في الاصل , والاعفاء إما إن يكون مؤقت أو دائم , واما يكون كلي أو جزئي . والجدير بالإشارة انه يمكن تبويب الاعفاءات الضريبية إلى ما يلي : اعفاءات سياسية , اعفاءات اقتصادية , اعفاءات اجتماعية .
2. التخفيضات الضريبية (المعدلات التمييزية) : يقصد بها التخفيض في المعدلات الضريبية المطبقة في الحالات العادة أو تعن التخفيض في الوعاء الضريبي , والمشرع الضريبي يضع هذه التخفيضات للمشاريع المستهدفة والتي لها اهمية اقتصادية واجتماعية للبلد .

احتفاظ المستثمر بالسيطرة على نشاط المشروع واتخاذ القرارات اللازمة ¹¹

إما الاستثمار غير مباشر فهو الاستثمار الذي يقتصر دور المستثمر بالتمويل النقدي للمشروع دون إن يكون للمستثمر سيطرة على المشروع أو اتخاذ القرارات اللازمة فيه , وهو استثمار قصير الاجل ويسمى استثمار في حافظة الاوراق المالية , أي استثمار في الاسهم والسندات الخاصة أو العامة من اجل الاستفادة من ارباح تلك الاسهم والسندات الخاصة أو العامة .

ثالثا : الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي . ويقصد بالاستثمار الخاص الاستثمار الذي تمارسه جهات غير حكومية كالأفراد والشركات الخاصة . إما الاستثمار الحكومي هو الاستثمار الذي تمارسه جهات حكومية .

رابعا : الاستثمار الفردي والاستثمار الجماعي . ويقصد بالاستثمار الفردي هو الذي يقوم به فرد واحد. إما الاستثمار الجماعي يشمل الاستثمارات الحكومية , والاستثمارات التي يقوم بها شخصان فأكثر , أو مؤسسات أو شركات , مختلط تشترك فيه الدولة والمؤسسات الخاصة.

خامسا : استثمارات قصيرة الاجل واستثمارات طويلة الاجل . ويقصد بالاستثمار قصير الاجل هو الاستثمار الذي تتراوح مدته بين السنة والسنتين وتكثر الاستثمارات المالية قصيرة الاجل. إما الاستثمار طويل الاجل هو الاستثمار الذي تتجاوز مدته السنتين ويستخدم لإنشاء المشاريع الكبيرة كإقامة الفنادق والمباني .

في حين ذهب البعض إلى قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل , فالقصيرة ذي المدة التي تقل عن سنة والاستثمار المتوسط الاجل هو من سنة إلى خمس سنوات , إما الاستثمار الطويل الاجل فالذي يزيد على الخمس سنوات وتوجد انواع اخرى منها الحقيقي والمالي , اضافة إلى الاستخراجي والتحويلي , الخاص والعام والمختلط ¹²

المطلب الثالث

والذي يمنح شروط معينة الصناعات العامة للتصدير والمشاريع التي تمارس من نشاط جديد، أو تلك التي تعد ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني وعليه يمكن للدولة إن تستعمل الضريبة لتشجيع نشاط معين من الاستثمارات كي تحفز المستثمرين للتوسيع فيه وزيادة التنمية من خلال الاعفاءات والتخفيضات المقررة في مختلف قوانين المالية ¹⁵.

الخاتمة

في ختام دراستنا لموضوع البحث (فاعلية الآليات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمار)، نشير إلى إن الاستثمار أصبحت في عصرنا الحاضر ذات أهمية بالغة، فهو تعتبر مظهرا حضاريا وركيزة لكل تقدم واستقرار وتحقيق مزيد من الرفاهية في أي مجتمع، فالقانون يعمل على تشجيع المستثمرين وتوفير الضمانات الأساسية ومن ضمنها اسهام الضريبة ودرها المؤثر في تشجيع الاستثمار اذ ما سیرت بالشكل المشجع للأخير. واذ نصل إلى نهاية المطاف من دراستنا، لا بد لنا من تسطير أبرز النتائج التي تمخضت عنها، والتوصيات التي خلصنا إليها:

1. إن للضريبة دور هام وبارز في تشجيع وجذب الاستثمار.
2. إن الضريبة وسيلة من وسائل السياسة المالية، حيث تساهم في زيادة الإيرادات العامة.
3. إن الاستثمار يشكل البنية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
4. إن الهدف العام من الاستثمار هو تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتي تحقق منفعة عامة.
5. إن الجاذبية الضريبية دور في زيادة الاستثمارات، كون سياسة الجذب الضريبي هي خفض تكاليف الاستثمار مما يؤدي إلى زيادته وزيادة الاستثمار يؤدي إلى رفع حصيلة الضريبة، وهنا تكمن العلاقة بين الضريبة والاستثمار علاقة متبادلة، حيث انه لا يحدث توسيع في الاستثمارات إلا بوجود نظام ضريبي محفز.

3. القرض الضريبي: وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بقلّة من الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع اذّا بعين الاعتبار لقواعد الضريبة السارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة، وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي.
4. امكانية ترحيل الخسائر إلى سنوات لاحقة: تعتبر هذه التقنية احدى وسائل الهامة التي تساعد على تحفيز الاستثمارات سواء محلية أو اجنبية، فان سياسة الجذب الضريبي لها انعكاسات على النشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث

العلاقة بين الضرائب والاستثمار. على ضوء أهمية الاستثمار والضرائب في السياسة الاقتصادية العامة وفي خططها التنموية الامر الذي دفع بالدول إلى انتهاز اساليب ووسائل مختلفة التي من شأنها توحيد رؤوس الاموال محلية أو اجنبية للاستثمار في القطاعات المراد الاستثمار فيها وتنميتها.

1- الضريبة كموجه للاستثمار: توجيه الاستثمار هو سياسة تنتهجها الدول بهدف تحويل النشاط الاقتصادي الاستثمار في الاتجاهات المرغوب في تسميتها والتوسيع فيها مثلا تشجيع الاستثمار في الأنشطة الصناعية أو السياحية... الخ، ولابد من الإشارة بين توجيه الاستثمار وترشيد الاستثمار، حيث إن توجيه الاستثمار إن الدولة تقرر وترفض وتطبق بمعنى انها هي التي تحدد مجال الاستثمار الذي رسمته وتقوم بمنح الامتيازات. إما ترشيد الاستثمار فيعتمد على اقناع المستثمر باتخاذ قرار الاستثمار وذلك بإعطاء الامتياز والاعفاءات ¹⁴

2- الضريبة كمشجع للاستثمار: تشكل الضريبة وسيلة اساسية للعمل الاقتصادي والاجتماعي وقد تناول السياسة الضريبية اوضاعا عامة واسعة لتشجيع ذلك النوع من النشاط الاقتصادي كأسلوب المزايا الضريبية الذي يجلب الافراد المهينين للاستثمار

6. إن الاستعمال الخاطئ للضريبة قد تؤثر سلبا على الاستثمار اذا لم يحسن استخدامها

الهوامش

1. حسين عوضه , عبد الرؤوف قطيش , المالية العامة , ط1 , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت لبنان , 2013 , ص 381 .
2. عبد المجيد قدي , دراسات في علم الضرائب , ط1 , دار جديد للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2011 , ص 22 .
3. عادل فليح العلي , المالية العامة والتشريع المالي الضريبي , الطبعة الاولى , دار حامد للنشر والتوزيع , الاردن , 2007 , ص 91 .
4. د. رائد ناجي احمد , علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق , مكتبة السنهوري , بغداد , ص 89- 90 .
5. عادل فليح العلي , مرجع سابق , ص 99 .
6. وداد قرده , دور السياسة الجبائية في معالجة التضخم , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم الاقتصادية , تخصص مالية وبنوك , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة ام البواقي , 2012-2013 , ص 10 .
7. محمود جمام , النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية , اطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة قسنطينة , 2009 – 2010 , ص 28 – 29 .
8. نور الدين بوسهوه , المركز القانوني للمستثمر الاجنبي في القانونين الدولي والجزائري , رسالة دكتوراه , جامعة سعد دحلب , كلية الحقوق , قسم القانون الخاص , 2004 , ص 47 ؛ د. شقيري نوري موسى , د. صالح طاهر الزرقان , د. وسيم محمد الحداد , د. مهند فايز الدويكات , ادارة الاستثمار , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان , 2012 , ص 18 .
9. د. حسن كريم حمزه , مناخ الاستثمار في العراق , جامعة الكوفة , كلية الادارة والاقتصاد , الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , السنة الثامنة , العدد الثالث والعشرون , ص 24 .
10. د . كريم عبيس حسان العزاوي . اثر الاستثمار الاجنبي على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003 – 2013) , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 18 , العدد 3 , 2016 , ص 182 .
11. د. بهاء حلمي , الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي , دار النهضة العربية , القاهرة , 2015 , ص 80 .
12. اسيل كامل عاجل , المسؤولية الجزائية للمستثمر , دراسة مقارنة , رسالة ماجستير , كلية القانون , جامعة ذي قار , 2019 , ص 30 .
13. نشيدة معزوز , دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر , مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية , فرع نقود , مالية وبنوك , جامعة سعد دحلب بالبيدة , 2005 , ص 62 .
14. عبد المجيد قري , مدخل السياسات الاقتصادية , مرجع سابق , ص 168 .
15. حميدة بو زيادة , النظام الضريبي وتحديات الإصلاح الاقتصادي , اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , 2005 – 2006 , ص 40 .

المصادر

اولا- الكتب :

- [1] د. بهاء حلمي , الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي , دار النهضة العربية , القاهرة , 2015 .

- [2] 2- حسين عوضه , عبد الرؤوف قطيش , المالية العامة , الطبعة الاولى , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت لبنان , 2013 .
- [3] 3- د. شقيري نوري موسى , د. صالح طاهر الزرقان , د. وسيم محمد الحداد , د. مهند فايز الدويكات , ادارة الاستثمار , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان , 2012 .
- [4] 4- عادل فليح العلي , المالية العامة والتشريع المالي الضريبي , الطبعة الاولى , دار حامد للنشر والتوزيع , الاردن , 2007 .
- [5] 5- عبد المجيد قدي , دراسات في علم الضرائب , الطبعة الاولى , دار جديد للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2011 .

ثانيا - الرسائل :

- [1] اسيل كامل عاجل , المسؤولية الجزائية للمستثمر , دراسة مقارنة , رسالة ماجستير , كلية القانون , جامعة ذي قار , 2019 .
- [2] حميدة بو زيادة , النظام الضريبي وتحديات الاصلاح الاقتصادي , اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , 2006 – 2005 .
- [3] محمود جمام , النظام الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية , اطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة قسنطينة , 2010 – 2009 ,
- [4] نشيدة معزوز , دور التحفيزات الجنائية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر , مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية , فرع نقود , مالية وبنوك , جامعة سعد دحلب بالبليدة , 2005 .
- [5] وداد قرده , دور السياسة الجبائية في معالجة التضخم , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم الاقتصادية , تخصص مالية وبنوك , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة ام البواقي , 2013-2012 .
- [6] - نور الدين بوسهوه , المركز القانوني للمستثمر الاجنبي في القانونين الدولي والجزائري , رسالة دكتوراه , جامعة سعد دحلب , كلية الحقوق , قسم القانون الخاص , 2004 .

ثالثا : البحوث :

- [1] د. حسن كريم حمزه , مناخ الاستثمار في العراق , جامعة الكوفة , كلية الادارة والاقتصاد , الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , السنة الثامنة , العدد الثالث والعشرون .
- [2] د . كريم عبيس حسان العزاوي . اثر الاستثمار الاجنبي على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003 – 2013) , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 18 , العدد 3 , 2016 .